

ممتلك التراث الأثري في الجزائر والتحديات التي تواجهه:

تزرخ الجزائر بتراث أثري شاهد على الحضارات التي تعاقبت عليها، غير أنه يتعرض لجملة من التهديدات والتحديات بعضها بفعل الانسان وبعضها بفعل الطبيعة.

١-ممتلك التراث الأثري في الجزائر:

عرفت الجزائر منذ القدم،بحكم موقعها الجغرافي المتميز تعاقبا وتمازجا للحضارات،وقد ورثت من ماضيها هذا تراثا ثقافيا متعدد المشارب قل نظيره معترف بتنوعه وغناه على المستوى العالمي ،ولعل ما زاد في تنوعه وأهميته الامتداد الجغرافي الشاسع للقطر الجزائري الذي تصل مساحته إلى ما يقارب المليونيين ونصف مليون متر مربع ،وكذا عراقته المتأصلة في أعماق الحضارة الإنسانية، كما يدل على ذلك بقايا أقدم انسان في شمال افريقيا،الذي عثر على بقاياها العظمية بمحجرة تغنيف في ولاية معسكر. ويمكن حصر مقومات التراث الأثري الوطني على ضوء ماجاء في قانون (98-04) في الجريدة الرسمية العدد:3 من سنة 1998 على النحو الآتي:

*المواقع الأثرية:

ويقصد بها وفقا للمادة 28 من القانون السالف الذكر كل "مساحات مبنية،أو غير مبنية دونما وظيفة نشطة،وتشهد بأعمال الإنسان،أو بتفاعله مع الطبيعة،بما في ذلك باطن الأراضي المتصلة بها، ولها قيمة من الوجهة التاريخية أو الأثرية،أو الدينية أو الفنية،أو العلمية ،أو الانتولوجية،أو الأنثربولوجية والمقصود بها على الخصوص المواقع الأثرية بما فيها المحميات الأثرية والحظائر الثقافية."

*المعالم التاريخية:

عرفتها الفقرة الأولى من المادة 7 من ذات القانون على أنها "أي إنشاء هندسي معماري منفرد،أو مجموع،شاهدا على حضارة معينة،أو على تطور هام او حادثة تاريخية. والمعالم المعنية بالخصوص هي :المنجزات المعمارية الكبرى،الرسم،النقش،والفن الزخرفي،والخط العربي،والمباني،أو المجمعات المعلمية الفخمة ذات الطابع الديني،أو العسكري،أو المدني،أو الزراعي ،أو الصناعي،وهياكل عصر ما قبل التاريخ والمعالم الجنائزية،أو المدافن،والمغارات،والكهوف،واللوحات

والرسوم الصخرية، والنصب التذكارية، والهياكل، أو العناصر المعزولة التي لها صلة بالأحداث الكبرى في التاريخ الوطني"

*المحميات الأثرية :

عرفتها المادة 32 على أنها:"مساحات لم يسبق أن أجريت عليها عمليات استكشاف، وتنقيب، ويمكن أن تنطوي على مواقع ومعالم لم تحدد هويتها ولم تخضع لإحصاء، أو جرد وقد تختزن في باطنها أثارا ،أو تحتوي هياكل أثرية."

*القطاعات المحفوظة:

عرفتها المادة 41 بقولها:"تقام في شكل قطاعات محفوظة،المجموعات العقارية الحضرية،أو الريفية مثل القصبات، والمدن،والقصور،والقرى،والمجمعات السكنية التقليدية،والمتميزة بغلبة المنطقة السكنية فيها،والتي تكتسي بتجانسها،ووحدتها المعمارية والجمالية،أهمية تاريخية،أو معمارية،أو فنية،أو تقليدية من شأنها أن تبرر حمايتها،وإصلاحها وإعادة تأهيلها،وتثمينها."

*المقتنيات الأثرية بالمتاحف الوطنية والمجموعات الخاصة:

تم تقييد سبعا منها فقط منذ ثمانينيات القرن العشرين وحتى عام 1992 وهي أطلال مدينة جميلة،مدينة تيمقاد،ومدينة تيبازة العائدة جميعا للفترة الرومانية،وقلعة بني حماد العائدة لفترة القرون الوسطى، ووادي ميزاب بمختلف، وحميرة الطاسيلي الطبيعية بأقصى الجنوب الجزائري، و قسبة مدينة الجزائر التي تعود للفترة العثمانية، ومنذ أزيد من عشرين سنة لم يسجل أي تقييد جديد.

-التهديدات التي تواجه التراث الأثري الجزائري:

تتنوع التهديدات والتحديات التي تواجه التراث الأثري الجزائري،الا انها تشترك في جدتها وصعوبة مواجهتها خصوصا ما استفحل منها،بعضها بفعل الانسان وبعضها بفعل الطبيعة ومن ابرزها ما يلي:

أ-التهديدات الطبيعية:

تتنوع التهديدات الطبيعية التي تواجه التراث الأثري ويمكن التركيز على اهمها: تعتبر الأمطار والسيول من ألد أعداء الآثار نظرا لما تلحقه بهذه الأخيرة من أضرار حيث تعمل على تحريك أساسات المباني الأثرية واذابة المواد الرابطة بين الكتل الحجرية،كما تؤدي في أحيان أخرى الى جرف أطلال المعالم الأثرية ضعيفة المقاومة

ونظرا لمناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يسود الجزائر يجعل من الآثار المتواجدة في شمال البلاد عرضة لهذا الخطر نظرا لكمية الامطار الكبيرة التي تتهاطل عليها خصوصا في فصل الشتاء، فضلا عن تميز بعض المناطق بالمنحدرات. وبالرغم من شح منسوب الأمطار في الآونة الأخيرة الا أنه مع ذلك يظل كأحد المهددات التي يجب أن تأخذ في الحسبان ولعل فيضانات باب الواد خير شاهد على ذلك والتي تضررت منها مباني القصبة العريقة.

وفي المقابل فان الرياح والعواصف لا تقل فعلتها بالآثار عن الأمطار والسيول، فهي أهم عوامل التعرية. ويزداد فعلها قوة وضراوة في عملية هدم الآثار اذا ما حملت معها حبيبات الرمال ذات الصلابة العالية وذلك أثناء مرورها على المباني الأثرية وتعاني من هذه التهديدات الآثار المتواجدة في الجنوب الجزائري والوسط الذي يشهد زوابع رملية عارمة خصوصا مع فصل الربيع.

وقد يصل غضب الطبيعة أوجه في صورة زلازل وصواعق وبراكين وذلك يشكل أكبر تحدي للآثار، إذ تؤدي في بعض الحالات إلى مسح حضارات من الوجود.

ب-التهديدات البشرية:

يفعل الانسان فعلته في الطبيعة بما تحويه من عناصر وكنوز عن جهل او دراية فيلحق أضرارا بالغة بالموروث الحضاري، وقد حملت معها الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة عوامل اتلاف وتدمير أشد خطرا. وتتنوع التهديدات البشرية هذه ويمكن ذكر أهمها على النحو الاتي:

*النزاعات المسلحة:

تعد هذه الأخيرة بنوعها الداخلية والدولية أشد وبالا على التراث الأثري بفعل الاستعمال العشوائي من قبل الأطراف المتحاربة لوسائل وأساليب القتال، ولعل ما لحق قلعة صلاح الدين بسوريا وغيرها من المباني التاريخية من تدمير خير دليل على ما تفعله النزاعات من طمس لذاكرة شعب لا يمكن تعويضها بأي حال من الأحوال. كما يعد زمن النزاعات المسلحة ظرفا ملائما لسرقة وتهريب الثار.

لم يسلم التراث الأثري الجزائري بدوره من هذا التهديد فقد فعل المستعمر الفرنسي بالأمس فعلته فاستباح لنفسه المحظور محاولا طمس هوية هذا الشعب، فدمر من المباني الأثرية الكثير وحول بعض المساجد الى كنائس كما فعل بمسجد كتشاوة العريق بأعالي

العاصمة والبعض منها الى مراكز للتعذيب. وحرقت البعض منها، فضلا عن عمليات تهريب الكنوز الأثرية من قبل المستعمرين وبمساندة من السلطة الاستعمارية ذاتها. وبعد الاستقلال حاولت الدولة الجزائرية حماية ما تبقى من موروثها الحضاري على استعداد عافيته، إلا أن أحداث العشرية السوداء التي عاشتها مطلع تسعينيات القرن العشرين عمقت من الوضع هذا الكارثي، حيث تعرضت للنهب والخرق والتدمير مرة أخرى، واستغلت المافيا انشغال السلطة بالمشكل الأمني لتهريب الكنوز الأثرية. فشكلت هذه الأزمات مهددا حقيقيا لسلامة التراث الأثري الجزائري.

***تحديات تقنية:** يعد افتقاد التراث الوطني الجزائري لخريطته الأثرية التي تعد مفتاح التسيير العقلاني والفعال لهذا المورد من أكبر التحديات التي تواجه التراث الأثري المطمور، ولعل هذا ما دفع بالمؤتمرين في الورشة الأورو مغاربية حول علم الآثار الوقائي المنعقدة بمدينة الجزائر يوم 26 نوفمبر 2004 بتشديد الحرص على ضرورة إنجازها كأولوية من بين الأولويات الأساسية في سبيل النهوض بالتراث الأثري

***تحديات تنظيمية:** قصور التشريع الجزائري في مجال الآثار وعدم استجابته لمتطلبات الحياة العصرية على الصعيدين الداخلي والدولي، حيث عزلت الآثار في زاوية مغلقة ومنعت من التفاعل مع بيئتها العامة "الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والطبيعية"، حيث لانجد لها مكانا في قوانين التهيئة العمرانية، واستصلاح الفضاءات الجغرافية. كما أن الإطار التنظيمي والبناء الهيكلي لمؤسسات التراث الأثري شهد تغيرات عديدة حركتها معطيات ظرفية لاغير، وظلت بذلك مؤسسات خدماتية ذات طابع

إداري بعيدا كل البعد على أن تكون مؤسسات تقنية عملية فضلا عن تداخل صلاحيتها.

***قلة الوعي بأهمية التراث الأثري:** الوعي الأثري مقياس من المقاييس الهامة للامم، وفي غياب هذا الوعي لدى المواطنين بأهمية يمكن إهداره والتفريط فيه.

ثالثا: تجربة الجزائر مع علم الآثار الوقائي:

بدأت التجربة الجزائرية مع علم الآثار الوقائي عام 2003، حيث تزامن مع التظاهرة الثقافية الوطنية المعروفة ب"سنة الجزائر في فرنسا 2003". وقد اتخذت هذه التجربة شكل عمليات ميدانية، ولقاءات تحسيسية وتكوينية.

1- العمليات الميدانية:

أ- المشروع التجريبي علم الآثار الوقائي والتراث، إنقاذ شرشال:

عبارة عن عمل مشترك فرنسي- جزائري بموقع مركدال في مدينة شرشال ،حيث انطلقت عملية التشخيص هذه سنة 2003 بالقسم الغربي من مدينة شرشال في رقعة صغيرة تبلغ مساحتها 1200 متر مربع كانت مرشحة لاستيعاب مشروع تهيئة بوسعه التسبب في تلف وتخريب البقايا الأثرية المطمورة التي يفترض تواجدها بالنظر الى كون شرشال مدينة أثرية ومقيدة في قائمة التراث العالمي.

وقد أسفرت العملية على ارسال فريق متكامل من الباحثين الجزائريين والفرنسيين الى فرنسا لدراسة المكتشفات الأثرية ،واجراء عمليات التحاليل المخبرية اللازمة عليها قبل تحرير التقرير النهائي .

ب-تشخيص جزيرة لالاهم

اقدمت بلدية وادي قريش في منتصف عام 1990 على تهيئة موضع لاحتضان مشروع مركز تجاري ضخم يتربع على مساحة قدرها 4775 متر مربع الواقعة بالقصبة السفلى من مدينة الجزائر وهي منطقة أثرية معروفة مقيدة في التراث الوطني والعالمي. انطلقت الأشغال من قبل فريقين وانتهت الى أن الموضع منطوي على بقايا أثرية مطمورة كثيرة.وعند قدوم وفد المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي عام 2003 لاتمام تنفيذ تشخيص موقع مركدال قام بزيارة موقع الجزيرة،وكانت انطباعتهم أن الأسباب الأثرية أنها نفذت بامكانيات محدودة،وبطريقة يدوية ،واقترحوا اضافة أسبار أثرية بالات ميكانيكية على نطاق أوسع ،وعمق أكبر بغرض التمكن من قراءة الطبقات الأثرية قراءة صحيحة.وقد تم ذلك فعلا ،حيث تم تشخيص نسبة 01.7 بالمئة من مجموع المساحة العامة أي النسبة المئوية المعتمدة قانونا في التشخيصات الأثرية بفرنسا والتي جعلها المشرع

متأرجحة بين 5 و 10 في المئة من جملة المساحة العامة للمشروع

ج-تشخيص ساحة الشهداء: أجري التشخيص الأثري على مستوى موضع محطة ميٹرو الجزائر،وذلك من قبل فريق عمل مشترك ضم 12باحثا جزائريا ينتسب الى المركز

الوطني للبحث في علم الآثار والديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية واستغلالها ومديرية الثقافة لولاية

العاصمة، يوظفهم خمس اطارات من المعهد الفرنسي لبحاث علم الآثار الوقائي، وذلك في اطار اتفاقية الشراكة التي تم ابرامها مابين المعهد المذكور من جهة ووزارة الثقافة الجزائرية عام 2009 من جهة ثانية وبرعاية منظمة اليونسكو بوصف الموقع مسجلا في قائمة التراث العالمي، فضلا عن المساعدة التقنية المقدمة من شركة قطار الجزائر للانفاق. وقد جاءت هذه العملية استكمالاً لما تم بموقع جزيرة لالاها عام 2003، وتم استنقاص الموقع الى غاية بلوغ الطبقة العذراء منه، حيث سمحت عمليات التشخيص في هذا الصدد بالكشف عن بقايا أثرية في منتهى الأهمية بالنسبة لتاريخ مدينة الجزائر عبر العصور.

د- التشخيص الانفرادي لإطارات جزائرية بمعالم تلمسان:

قامت بهذه العملية اطارات جزائرية بعضها تلقى تكويناً في فرنسا، والبعض كان قد شارك في التشخيصات السابقة، وذلك في نهاية 2009 واستمرت الى شهر فيفري عام 2010، حيث تمت على أرضية تشكل ثكنة عسكرية فرنسية، يفترض لدى البعض أنه تم تشييدها على أنقاض قصر ملكي زياني. وقد سمحت العملية من اكتشاف مرافق جديدة للقصور الزيانية من بينها الأحواض المائية والحدائق واثار النافورات، فضلا عن بقايا اللقى الأثرية المختلفة كشواهد القبور، وقطع الخزف، والمعادن المنتسبة الى فترات زمنية مختلفة.

٢- اللقاءات التحسيسية والتكوينية:

في اطار الترويج لعلم الآثار الوقائي عقدت العديد من اللقاءات التحسيسية والتكوينية، أهمها:

- تم عقد ورشة اورو مغربية بعنوان "التراث، التنمية الاقليمية، وعلم الآثار الوقائي" بمدينة الجزائر ايام 29/27 نوفمبر 2004 بمشاركة ممثل اليونسكو، والمعهد الوطني الفرنسي لبحاث علم الآثار الوقائي وجامعة بول فاليري الثالثة وباحثين من اسبانيا وايطاليا، تونس، المغرب، موريطانيا، والمركز الوطني للبحوث

الأثرية.وقد توجت أشغالها بجملة من التوصيات العملية في سبيل التمكين لعلم الآثار الوقائي،وترسيخ دعائمه في الجزائر وبقية الدول المغاربية.

وفي ديسمبر 2004 احتضنت جامعة ابي بكر بلقايد لقاء علميا ضم اطارات من المعهد الوطني الفرنسي لأبحاث علم الآثار الوقائي، واساتذة وباحثين من جامعة بول فاليري الثالثة،وممثلين عن السفارة الفرنسية،وممثلين عن الأسرة الجامعية،وتوج اللقاء في نهاية المطاف بعقد اتفاق-اطار يقضي بالتعاون بين الجامعة والمعهد الوطني الفرنسي لبحاث علم الآثار الوقائي في مجال تكوين أساتذة وطلبة قسم علم الآثار خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2007-2010، وتنفيذا لهذه البنود استفادت إطارات جزائرية من دورات تكوينية قدمها المعهد الوطني الفرنسي لبحاث علم الآثار الوقائي،وضمت إطارات وتقنيين من الوكالة الوطنية للآثار وحماية المواقع والمعالم التاريخية سابقا، واطارات من وزارة الثقافة، واساتذة جامعيين من قسم علم الآثار بجامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان.

خلال الفترة الممتدة بين 25 مارس و 27 افريل 2007 وكان التوجه أكثر اندفاعية،حيث تم فتح علم الآثار الوقائي كتخصص علمي بجامعة ابي بكر بلقايد وباعداد كثيرة دون مراعاة لمتطلبات سوق العمل الوطني،بالرغم أن هذا الأخير مبدأ استراتيجي في مجال حماية التراث الأثري يعبر عن اختصاص المصالح الادارية المكلفة بادارته وترقيته. كما ان مضمون مفردات التخصص لا ترقى الى طموحات هذه الإستراتيجية إذ جاءت على النحو الآتي:

- السداسي الأول السداسي الثاني
- علم الآثار والمحيط
- الاطار الطبيعي وما قبل التاريخ
- نظريات ومناهج تقنيات وتطبيقات
- اعلام الي
- فرنسية
- فضاءات وسكن
- الجغرافيا والاقاليم
- انثروبولوجيا الثقافات المتوسطة
- تقنيات علم الآثار

-فرنسية

ومايؤكد ان هذه الخطوة المتخذة ارتجالية ان فرنسا الرائدة في هذه الإستراتيجية اکتفت بفتح ماستر وظيفي عام 2004 في جامعة بول فاليري الثالثة واشترطت عليهم ممارسة اشغال الصيانة والوقاية على مستوى مصالح تسيير الأثار المتعددة او بالمتاحف الفرنسية،ولم تحوله بعد الى ماستر اكاديمي.